

Distr.: Limited
29 November 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة عشرة المستأنفة

فيينا، ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

مشروع التقرير

المقرر: دافيد نيلسون (كندا)

إضافة

تعزيز برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها
هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة
الاستراتيجية والميزانية

ألف - هيكل المناقشة

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية". وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لكي تنظر في هذا البند:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/17-E/CN.15/2007/18)؛



(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/18- E/CN.15/2007/19).

٢- وألقى ممثل للأمانة كلمة افتتاحية بشأن هذا البند من جدول الأعمال. كما ألقى كلمة افتتاحية كل من المراقب عن مصر (نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين) والمراقب عن الجمهورية الدومينيكية (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمراقب عن البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي). كما ألقى كلمة المراقب عن كوبا وممثلو اليابان وإيطاليا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

باء- المداولات

٣- أشاد عدّة متكلّمين بنوعية الوثائق المتعلقة بالميزانية، وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانة لإحاطة الوفود علماً بهذه الوثائق وللمعلومات الإضافية التي قدّمتها الأمانة قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة المستأنفة للجنة. ورحّب الممثلون بالميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/CN.7/2007/17-E/CN.15/2007/18) التي دجّجت برنامجي مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة على صعيد العمليات، مع المحافظة في الوقت ذاته على هوية كل منهما فيما يتعلق بإدارة أمواله. كما أعرب عن التقدير للجهود التي بُذلت لتحسين شكل الميزانية، علماً بأنها تُعرض للمرة الأولى على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وطُلب أن تتضمن وثائق الميزانية في المستقبل مسرداً بمصطلحات الميزانية.

٤- وأعرب عن ترحيب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن منح اللجنة سلطة تتعلق بالميزانية على صندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. فوفقاً للفقرة ١ من الباب الحادي عشر من قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تنظر اللجنة للمرة الأولى في الميزانية المدججة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولوحظ أن هذا القرار يضع اللجنة على قدم المساواة مع لجنة المخدرات ويعزز دورها بصفتها الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة المعنية بوضع السياسات في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. ولاحظ عدّة متكلّمين أن هذا القرار سييسّر تكامل سياسات برنامجي مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة، وهذا مُجسّد فعلاً في طريقة عرض الميزانية المدججة.

٥- ونوّه عدّة متكلّمين باستخدام نهج الميزنة القائمة على النتائج وبالتقدم الكبير الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الشأن مما سيساعد في تقييم فعالية تنفيذ برامجه وآثار أنشطته. ودعا متكلّمون المكتب أيضاً إلى أن يضع المزيد من مؤشرات الأداء الموضوعية والملموسة والقابلة للقياس. ورحب المراقب عن مصر، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وأيده في ذلك متكلّمون آخرون، بمواءمة الميزانية المدججة مع البابين ١٦ و ٢٨ واو من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة وبإدراج استراتيجية المكتب المتوسطة الأجل في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وشدد على أهمية دمج تلك الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٦- ورحب أحد المتكلمين بقاء إيرادات تكاليف الدعم البرنامجي والإبلاغ عنها كلفة مالية مستقلة، لما رأوا في ذلك من تعزيز للشفافية والمساءلة.

٧- ونوّه المراقب عن مصر، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، بأعمال وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب. ورحب أحد المتكلمين بما يوليه المكتب من اعتبار لدور الوحدة وحث المكتب على المضي في تعزيز تعاونه مع وحدة التقييم المستقل وكذلك مع وحدة التخطيط الاستراتيجي.

٨- ورحب عدّة متكلمين بالتحسن في حصّة الأموال المخصّصة للمكاتب الميدانية، ونوّهوا في هذا الشأن بالنتائج التي توصلت إليها وحدة التقييم المستقل ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المكاتب الميدانية. ولاحظ ممثل مصر، وهو يتكلّم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، أن تقرير وحدة التقييم المستقل يفيد بأن المكتب لم يتكيّف بحق مع تطور مكاتبه الميدانية وعملاتها ونموها. واستحثّ المكتب على أن يبدي قدراً أكبر من التجاوب والمبادرة الاستباقية في معالجة احتياجات المكاتب الميدانية التي تتسم بروح ابتكارية وتؤدي أعمالاً جديرة بالثناء رغم القيود التي تعوقها. وأعرب أحد المتكلمين عن موافقته على توصيات وحدة التقييم المستقل فيما يتعلق بالمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما ما يتصل بإدارة الموارد البشرية.

٩- ورحب متكلّمون بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل ضمان توفّر القدر المناسب من التمويل الثابت والقابل للتنبؤ. وأبدي قلق بشأن إفراط المكتب في التعويل على التبرعات وتزايد حصّة الأموال المخصصة الغرض وكذلك بشأن الانخفاض في الأموال العامة الغرض. وجرى التشديد على أنه، بالرغم من كون هذا الاتجاه يحسّد الثقة المتنامية في برامج المكتب، فهو يترك المكتب مفتقراً إلى القدر الكافي من الأموال العامة الغرض. ولاحظ عدّة متكلمين

بقلق الانخفاض في رصيد صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بمبلغ قدره ٢,٨ مليون دولار، وشددوا على أن المستوى الحالي من الموارد لن يكتب له الدوام.

١٠- ولاحظ عدد من المتكلمين أن الحصة من الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة للمكتب ينبغي أن تتناسب مع المهام المسندة إليه، وأنه ينبغي زيادة الأموال العامة الغرض حتى يتسنى للمكتب أن يخطط وينفذ أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية بشكل أفضل. ولاحظ عدد من المتكلمين قلة عدد الجهات المانحة التي تساهم بأموال عامة الغرض في صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأن جهة مانحة واحدة هي مصدر ما يقرب من ٦٠ في المائة من تلك الأموال. ودعا المتكلمون الجهات المانحة والدول الأعضاء إلى زيادة تبرعاتها بالأموال العامة الغرض إلى ذلك الصندوق. ولوحظ بقلق الأثر السلبي للنقص في الأموال العامة الغرض على التخطيط المستقبلي لبرنامج العمل وعلى التزويد بالموظفين. وأعرب متكلمون عن قلق أيضا من أن الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، ولا سيما الأموال المرصودة لأغراض مخصصة، قد أدى إلى أنماط من التمويل تتسم بشدة التجزؤ وعدم القابلية للتنبؤ وتكتنفها عراقيل ضخمة، مما يحد من قدرة المكتب على اتخاذ قرارات استراتيجية. ولاحظ المراقب عن الجمهورية الدومينيكية، وهو يتكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن التراجع في الأموال العامة الغرض كانت له عواقب على المنطقة مستشهدا في ذلك بإغلاق المكتب الإقليمي في بربادوس.

١١- ولاحظ متكلمون نيابة عن عدة مجموعات أن موارد الميزانية العادية المخصصة للمكتب مازالت تمثل أقل من ١ في المائة من إجمالي الميزانية العادية للأمم المتحدة وأن أنشطة المكتب الأساسية ينبغي أن تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٢- ولاحظ أحد المتكلمين أنه على الرغم من التقدم المحرز بما يتوافق مع الإصلاحات الداخلية للمنظمة ومبادرة "أمم متحدة واحدة"، فإن الميزانية الحالية لا تعكس تماما تلك التغيرات وأن من الضروري أن تحصل المكاتب الميدانية على مزيد من الدعم لأداء وظائفها العملية. وأضاف المتكلم قائلا إنه ينبغي للمكتب أن يزود الدول الأعضاء بمعلومات مفصلة عن التكاليف التي سيتكبدها في فترة السنتين القادمة نتيجة لتلك الإصلاحات. وعلاوة على ذلك، بينما جرى التشجيع على التنسيق بين برنامجي مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة، فقد دُعي إلى الاحتفاظ بحساب منفصل بشأن صندوق كل من هذين البرنامجين.

١٣- ونوه عدة متكلمين بتوسّع برامج المكتب في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ونوهوا بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل ضمان التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (المرفق الأول بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣). وطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تأمين القدر الملائم من التمويل بغية معالجة الأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، وخاصة في ميدان المساعدة التقنية، من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة. ولاحظ متكلمون أيضاً، وفقاً للتوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أنه ينبغي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل جهوده الرامية إلى حشد الأموال بغية توسيع قاعدة المانحين.

١٤- ورحب المراقب عن البرتغال، متحدّثاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأيدته مجموعات أخرى، باعتماد المكتب حصة بشأن تقاسم التكاليف، حيث إنها ستمكّن كلاً من صندوق اليونديسب وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من تحمّل حصة مناسبة ومتناسبة من تكاليف الأغراض العامة المشتركة. ولما كان المتكلمون قد علّقوا بالتفصيل على الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أثناء دورة لجنة المخدرات الخمسين المستأنفة، فقد تقررّ الاقتصار في هذه الدورة على تناول أهم النقاط ذات الصلة فحسب.

١٥- وتكلّم المراقب عن الجمهورية الدومينيكية نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمراقب عن مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فطلبوا أن يُضطلع بأي إعادة تنظيم هيكلية للمكتب، وخاصة فيما يتعلق بقطاعه المعني بالعمليات، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبعد موافقتها. ودعت المجموعتان المدير التنفيذي إلى ضمان أن تأخذ أي إعادة تنظيم هيكلية من هذا القبيل في الحسبان احتياجات كل منطقة وأولوياتها.

١٦- وأفاد المراقب عن الجمهورية الدومينيكية، نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أيضاً بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد تقوّض رخاء كل الأمم الاقتصادي والاجتماعي، وشدّد على الحاجة إلى التعاون على مكافحة هذه المشاكل. ولاحظ المتكلم أن بلدان المنطقة، بالرغم من القيود الاقتصادية التي تواجهها، بذلت قصارى جهدها لدعم المكتب. وفي هذا السياق، لاحظ المتكلم الزيادة المتوقعة بحسب الإسقاطات في الأموال المرصودة للمنطقة في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وذلك من ١,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٤,٤ ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأفاد بأن هذه الزيادة هي مع ذلك غير كافية للوفاء باحتياجات المنطقة.

١٧- ونوّه أحد المتكلمين ببرنامجي المكتب في شرق آسيا والمحيط الهادئ، لكنه لاحظ أن عددا من الأقاليم في منطقتي جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ ما زالت معرضة لمخاطر الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، وأنها في حاجة إلى دعم فوري. ودعا المانحين إلى النظر في دعم أنشطة المساعدة التقنية وزيادة الميزانية المخصصة إلى البرامج في تلك المنطقة.

١٨- ولاحظ المراقب عن مصر، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ينبغي لها أن تعيد تركيز اهتمامها على دورها بصفتها هيئة المكتب التشريعية الرئيسية المعنية بالمسائل ذات الصلة بالجريمة، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقارير سنوية عن سبل ووسائل تحسين وضع المكتب المالي، بما في ذلك مكاتبه الميدانية، وتقارير عن البرامج والمبادرات التي سينفذها المكتب في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، وتقارير عن امتثال هذه البرامج والمبادرات لاستراتيجية المكتب المتوسطة الأجل، مثلما هي مبنية في الإطار الاستراتيجي.

١٩- وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السابعة عشرة تقريراً عن الصعوبات المالية التي يواجهها المكتب في تنفيذ القرارات وأن يقدم قائمة بكل القرارات التي لم تُنفذ خلال فترة السنوات الخمس الماضية بسبب الافتقار إلى الموارد، وكذلك بياناً مفصلاً بالإعفاءات والتخفيضات المقدمة إلى المانحين من تكاليف الدعم البرنامجي البالغة نسبتها ١٣ في المائة خلال فترة السنوات الثلاث الماضية. وطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يقدم إلى اللجنة تقارير سنوية عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك الوضع المالي لمكاتبه الميدانية، وعن البرامج والمبادرات التي سينفذها المكتب في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، وعن مدى امتثال تلك البرامج والمبادرات لاستراتيجية المكتب المتوسطة الأجل.

٢٠- وأعرب المراقب عن مصر، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، مجدداً عن اعتراض المجموعة على إدراج عبارات من قبيل "رهنا بتوفّر موارد من خارج الميزانية" و"في حدود الموارد الموجودة" في القرارات والمقرّرات، حيث إن هذه الممارسة تمثل انتهاكاً لأحكام الباب السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ بء، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والذي أكّدت فيه الجمعية العامة مجدداً أنّ اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة والمختصة بالمسؤولية عن مسائل الإدارة والميزانية. وطلبت المجموعة إلى اللجنة أن تمتنع عن إدراج عبارات من ذلك القبيل في قراراتها ومقرّراتها، نظراً إلى أنّ الشواغل المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية مُدرّجة ضمن مجالات عمل الأمم المتحدة.

الثمانية ذات الأولوية منذ عام ١٩٩٨. وأفادت متكلمة أن حكومتها لا ترى في استخدام عبارات من ذلك القبيل مساسا بصلاحيات اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

٢١- ودعا عدة متكلمين إلى زيادة التبرعات إلى صندوق منع الجريمة والعدالة الجنائية، وناشدوا الدول أن تزيد من حصة الأموال المرصودة للأغراض العامة.

جيم- الإجراء المتخذ

٢٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مشروع قرار معنون "ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩" (E/CN.15/2007/L.19).
